التوزيع الجغرافي لمدن محافظة المثنى حسب احجامها للفترة ١٩٤٧ . ١٩٩٧

(دراسة تحليلية)

أ. م. د. مصطفى عبد الله السويدي
جامعة البصرة – كلية الآداب / قسم الجغرافية

م. م. اسامة اسماعيل عثمان الراشد
جامعة البصرة – كلية الآداب / قسم الجغرافية

لا ترتبط اهمية المدن في بعض الاحيان باحجام سكانها ،فتشابه احجام بعض المدن لا يعني دائماً عدم وجود اختلافات متميزة فيما بينها في اوجه عديدة، وقد تتباين في علاقاتها الاقليمية بما يحيط بها لذلك فان المؤشر والمعيار الانسب الذي يعتمده الجغرافيون ويحظى باهتمامهم لدراسة المدن وتصنيفها وفق اهميتها هي الوظائف والخدمات التي تقدمها لبعضها وللمناطق الريفية التي تحيط بها كوسيلة لعلاقاتها المحلية والخارجية .ولما كان هناك نوعاً من التناسب بين الحجم ومستوى الخدمات التي قدمها المدينة بحيث اقترنت المستويات المتقدمةمن الخدمات مع الاحجام العليا للمدن فقد اكتسبت الدراسة الخاصة باحجام المدن اهميتها بين الدراسات الجغرافية والتخطيطية .

يعد حجم المدينة مؤشراً مركباً ومقياساً عاماً لوزن المدينة واهميتها ويعكس مستوى علاقاتها مع المدن الاخرى والريف المحيط بها ،فحجم المدينة ما هو الا ناتج نهائي لتفاعل عوامل وقوى عديدة داخلية وخارجية تعمل على دفعها للوصول اليه .

تهدف الدراسة بيان عدد المدن تبعاً لاحجامها وخصائصها الوظيفية والجغرافية وتحديد مدى اقترابها من الاحجام المثالية التي يفترضها المتخصصون للنظام الحضري المتكامل ، ودراسة طبيعة العلاقة المتبادلة بين احجام مراكز الخدمات ومراتبها اونماطها التوزيعية دراسة تحليلية والعوامل المسببة في ظهورها على وفق تلك الانماط فضلاً عن بيان عدالة توزيع تلك المدن على امتداد رقعة المحافظة من عدمه وبما يخدم التخطيط والتنمية في المحافظة بشكل خاص والعراق عموماً .

اختيرت محافظة المثنى لتطبيق دراسة احجام المدن لعدم وجود دراسة مماثلة عنها – حسب علمنا– كواحدة من محافظات العراق التي تمتلك اقل رصيد سكاني في القطر . وقد تم الاعتماد على نتائج التعداد العام لسكان المحافظة وعلى اساس المعيار الاداري وهو المعيار المعتمد في القطر العراقي لتصنيف المدن (خارطة / ١) .

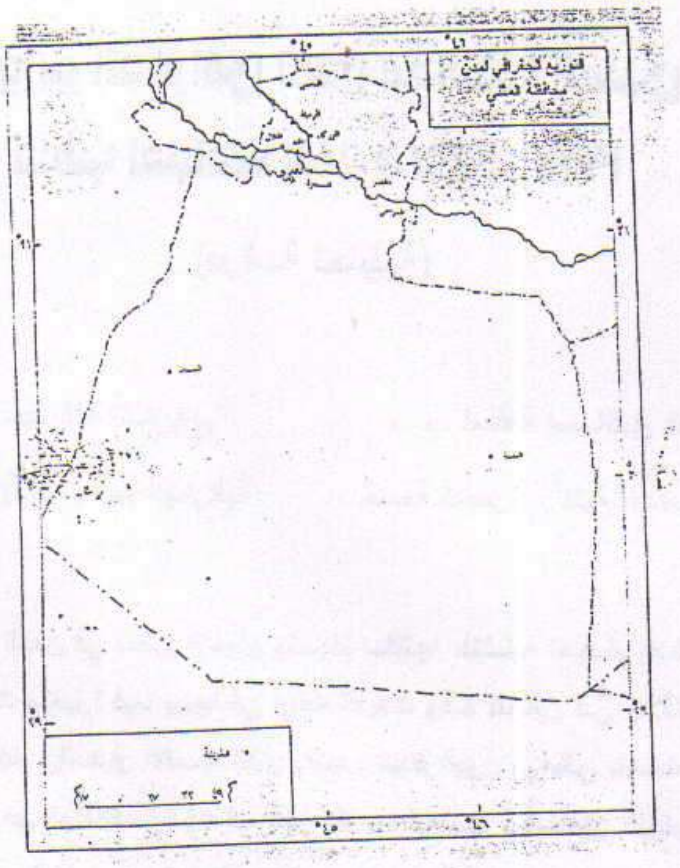

خارطة رقم (١)

التوزيع الجغرافي لمدن محافظة المثنى

استحدثت محافظة المثنى في العام ١٩٦٩ بعد ان كانت قضاءً تابعاً للواء الديوانية منذ العام ١٩٤٧ وتضم اضافة الى مركز قضاء السماوة نواحي الخناق والرميثة والخضر ،وتقاسمت تبعيتها خلال الفترة من (١٩٢١- ١٩٤٧) بين الوية الديوانية والمنتفك والحلة ،ولقد لعب القرار الاداري دوراً كبيراً في تشكيل الوحدات الادارية في المحافظة ووضعها السكاني منذ العام ١٩٥٧ وحتى الوقت الحاضر الامر الذي انعكس على عدم استقرار وضعها الاداري ويبدو ذلك واضحاً من خلال متابعة التطورات اللاحقة منذ العام ١٩٥٧ حين اضيفت منطقة البادية الجنوبية الى منطقة الدراسة بسكانها البدو فقط وبمستوى قضاء . وفي تعداد ١٩٦٥ كانت الوحدات الادارية في المحافظة قضاءين وستة نواحي ارتفعت بعدها لتصل اقصاها في تعداد ١٩٧٧ باربعة اقضية واحد عشر وحدة ادارية بمستوى ناحية ،ثم انخفضت الى ثمان وحدات عام ١٩٨٧ وتسعة وحدات عام ١٩٩٧ (ينظر جدول / ١). ويظهر من الجدول ان هناك ثلاث نواحي ضمت الى منطقة الدراسة ولفترة تعداد واحد فقط هي السوير والدراجي في تعداد ١٩٧٧ والشبكة في تعداد ١٩٦٥(*) .

التطور النسبي للسكان الحضر في محافظة المثنى :

يظهر من (الجدول / ٢) ان نسبة السكان الحضر في المحافظة تعد نسبة منخفضة على الرغم من استمرار ارتفاعها من تعداد ١٩٤٧ التي بلغت نسبة السكان الحضر فيها (٢٧,٢٪) من اجمالي سكان المحافظة لتصل في عام ١٩٥٧ الى (٣٠.٣٪) ثم الى (٣٦.١٪) و(٤٠.٧٪) في تعدادي ١٩٦٥ و١٩٧٧ على التوالي ولتصل اقصاها عام ١٩٨٧ الى(٤٩,٣٪) ثم انخفضت ال ى(٤٤,٨٪) عام ١٩٩٧ .ونستنتج من العرض السابق ان محافظة المثنى يغلب عليها الطابع الريفي حيث لم تصل نسبة السكان الحضر فيها الى الخمسين بالمئة في التعدادات المعتمدة ويمكن ارجاع ارتفاع نسبة الحضر في تعداد ١٩٨٧ الى الهجرة الوافدة للمحافظة بسبب ظروف العدوان الايراني على القطر خلال تلك الفترة(**) وقد انعكس ذلك على طبيعة تغير احجام ومراتب مدن المحافظة.

جدول رقم (١)

تطور احجام المدن حسب الوحدات الادارية في محافظة المثنى للفترة (١٩٤٧ -١٩٩٧)

الوحدة الادارية / التعداد	مركز قضاء المثنى قسارة	ناحية السوير السوير	ناحية المهد المهد	ناحية الورکاء الورکاء	ناحية النجمي النجمي	مركز قضاء الرميثة الرميثة	ناحية الهلال الهلال	مركز قضاء الخضر الخضر	مركز قضاء السلمان السلمان	ناحية بصية بصية	ناحية الدراجي الدراجي	ناحية الشبكة الشبكة	مجموع سكان الحضر	% من سكان المحافظة
١٩٤٧	١٥٣٩٢	-	-	-	-	٤١٦٨	-	٢٩٦٣	-	-	-	-	٢٢٧٢٣	٢٧,٢
١٩٥٧	٢٦٨٣٨	-	-	-	-	٧٥٩٨	-	٣٢٨٤	-	-	-	-	٣٧٧٢٠	٣٠,٣
١٩٦٥	٣٣٤٧٣	-	-	١٠٣١	-	١٠٢٢٢	-	٤٤٢٥	١٧٨٩	٢٩٥	-	٢٤٩	٥١٤٨٤	٣٦,١
١٩٧٧	٥٧١٦٩	٥٨	٥٨٩	٣٢٠	٢٢١	١٨٣٤٢	٧٢٥	٧٦٦٥	١٣٠٨	٤٥٥	٩٥٣	-	٨٧٨١٤	٤٠,٧
١٩٨٧	١٠٢٢٧٥	-	١٤٥٧	١٠٤٤	٧٢٠	٣٠٧٢٦	١١٧٠	١٦٠٩٥	٢٠٦٠	-	-	-	١٥٥٥١٧	٤٩,٣
١٩٩٧	١٢٣٤٧٥	-	١٨٣٠	٨٩٩	٥٦١	١٣٧٨٤	١٤٦٥	٢١٤٠٠	٢٠٣٣	٤٢٢	-	-	١٩٥٨٦٩	٤٤,٨

تطور احجام مدن محافظة المثنى :

بهدف دراسة تطور احجام مدن المحافظة وتحديد مدى مطابقتها للسلوك المثالي للمدن في احجامها وعلاقاتها الاقليمية كما تشير الدراسات المتخصصة فقد عمد الباحثان الى تطبيق عدد من المعايير المعتمدة في هذا المجال وعلى النحو الاتي :

أولاً. توزيع الفئات الحجمية لمدن محافظة المثنى :

يظهر من خلال تحليل (جدول / ٢) ان هناك انحداراً حاداً في الفئة الحجمية لمدن المحافظة ففي تعداد ١٩٤٧ ظهرت مدينة واحدة في الفئة (١٠٠٠١ - ٢٥٠٠٠) نسمة وهي مدينة السماوة وبنسبة بلغت (٦٧,٣٪) من مجموع السكان الحضر في المحافظة. في حين انضوت مدن الرميثة والخضر تحت الفئة الحجمية اقل من (٥٠٠٠) نسمة لتشكل النسبة المتبقية من السكان الحضر في المحافظة. وينعدم وجود مدن في المراتب الحجمية الاخرى بسبب اقتصار منطقة الدراسة حينذاك على هذه المدن الثلاث فقط ، واخذ حجم المدن بالازدياد في تعداد ١٩٥٧ فقد تحولت مدينة السماوة الى الفئة (٢٥٠٠١ - ٥٠٠٠٠) نسمة وبنسبة بلغت (٧١,٢٪) من اجمالي السكان الحضر في المحافظة وازداد حجم مدينة الرميثة الى (٧٥٩٨) نسمة لتشكل ما نسبته (٢٠,١٪) من السكان الحضر في المحافظة انذاك في حين استمرت مدينة الخضر في موقعها ضمن الفئة اقل من (٥٠٠٠) نسمة.

وبازدياد اعداد المدن في المحافظة في تعداد ١٩٦٥ ارتفع عدد المدن في الفئة الحجمية اقل من (٥٠٠٠) نسمة ليصبح خمسة مدن. ولعل استمرار وجود مدينة الحضر ضمن هذه الفئة الحجمية هو ما يفسر ارتفاع نسبة السكان الحضر فيها التي بلغت (١٥,١٪) من مجموع السكان الحضر في المحافظة ومما يعزز هذا الاعتقاد انخفاض نسبة السكان الحضر في هذه الفئة في التعداد اللاحق ١٩٧٧ الى (٥,٣٪) فقط نتيجة تحول مدينة الخضر الى فئة اعلى، وقد استمرت مدينة الرميثة تنمو بشكل مطرد خلال تعداد ١٩٦٥ فاصبحت ضمن الفئة الحجمية (١٠٠٠١ - ٢٥٠٠٠) نسمة وبنسبة (١٩,٩٪) من اجمالي السكان الحضر في حين حافظت مدينة السماوة على نفس فئتها الحجمية في التعداد السابق ، الا ان نسبة السكان الحضر فيها انخفضت الى (٦٥٪) من مجموع السكان الحضر في المحافظة ويبدوا ان هذا الانخفاض كان نتيجة استحداث عدد من المراكز الحضرية في المحافظة مما ادى الى مضاعفة نسبة السكان الحضر في مدن الفئة الحجمية اقل من (٥٠٠٠) نسمة .

ومع تشكيل المحافظة في العام ١٩٦٩ استحدثت نواحي جديدة في منطقة الدراسة الا ان الملاحظ استمرار سيطرة مدينة السماوة على مدن المحافظة في تعداد ١٩٧٧ نتيجة لاطراد نمو السكان الحضر فيها حيث قفزت الى الفئة الحجمية (٥٠٠٠١ - ١٠٠٠٠٠) نسمة وقد كان لازدياد عدد مدن المحافظة اثر واضح في ثبات نسبة ما يشكله السكان الحضر في مدينة بالنسبة الى المحافظة وهي (٦٥,١٪) ، وعلى الرغم من محافظة مدينة الرميثة على فئتها الحجمية في التعداد السابق الا ان نسبة السكان الحضر فيها قد ارتفعت الى (٢٠,٩٪) من مجموع السكان الحضر في المحافظة، وتحولت مدينة الخضر في هذا التعداد الى فئة اعلى حيث بلغ عدد سكانها (٧٦٦٥) نسمة وبنسبة (٨,٧٪) من اجمالي السكان الحضر في المحافظة. ويبدو من الجدول (٢) تضاعف اعداد المدن في الفئة الحجمية اقل من (٥٠٠٠) نسمة ليصل الى ثمان مدن هي السوير والمجد والوركاء

والنجمي والهلال والسلمان وبصية والدراجي والغيث في التعداد اللاحق (١٩٨٧) نواحي السوير وبصية والدراجي وبالتالي انخفض عدد المدن في الفئة الحجمية المذكورة الى خمس مدن شكلت نسبة الحضر فيها (٤,١٪) من مجموع السكان الحضر في المحافظة، وقد تغيرت الفئات الحجمية لمدن السماوة والرميثة والخضر الى اكثر (١٠٠٠٠٠) نسمة و (٢٥٠٠١ - ٥٠٠٠٠) نسمة و(١٠٠٠١- ٢٥٠٠٠) نسمة على التوالي وقد استمرت نسبة السكان الحضر في مدينة السماوة بالنسبة لسكان الحضر في المحافظة متقاربة مع التعدادين السابقين .

جدول رقم (٢)

الفئات الحجمية لمدن محافظة المثنى للفترة من ١٩٤٧ -١٩٩٧

التعداد / الفئة الحجمية	١٩٤٧			١٩٥٧			١٩٦٥			١٩٧٧			١٩٨٧			١٩٩٧		
	عدد المدن	عدد السكان	% من الحضر	عدد المدن	عدد السكان	% من الحضر	عدد المدن	عدد السكان	% من الحضر	عدد المدن	عدد السكان	% من الحضر	عدد المدن	عدد السكان	% من الحضر	عدد المدن	عدد السكان	% من الحضر
اقل من ٥٠٠٠ نسمة	٢	٧٤٣١	٣٢,٧	١	٣٢٨٤	٨,٧	٥	٧٧٨٩	١٥,١	٨	٤٦٣٨	٥,٣	٥	٦٤٥١	٤,١	٦	٧٢١٠	٣,٧
٥٠٠١-١٠٠٠٠	-	-	-	١	٧٥٩٨	٢٠,١	-	-	-	١	٧٦٦٥	٨,٧	-	-	-	-	-	-
١٠٠٠١-٢٥٠٠٠	١	١٥٢٩٢	٦٧,٣	-	-	-	١	١٠٢٢٢	١٩,٩	١	١٨٣٤٢	٢٠,٩	١	١٦٠٩٥	١٠,٤	١	٢٢٤٠٠	١٠,٩
٢٥٠٠١-٥٠٠٠٠	-	-	-	١	٢١٨٢٨	٧١,٢	١	٣٣٤٧٣	٦٥,٠	-	-	-	١	٣٠٧٢٦	١٩,٨	١	٢٣٧٨٢	٢٢,٤
٥٠٠٠١-١٠٠٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٥٧١١٦	٦٥,١	-	-	-	-	-	-
اكثر من ١٠٠٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١٠١٢٢٥	٦٥,٧	١	١٤٣٤٧٥	٦٣,٠
المجموع	٣	٢٢٧٢٣	١٠٠	٣	٣٧٧٢٠	١٠٠	٧	٥١٤٨٤	١٠٠	١١	٨٧٨١٤	١٠٠	٨	١٥٥٥٤٧	١٠٠	٩	٢٢٥٨١٦	١٠٠

المصدر : جدول (١)

ونظراً لامتلاك مدن السماوة والرميثة والخضر لمقومات نمو المدن حافظت هذه المدن على فئاتها الحجمية في تعداد ١٩٩٧ على الرغم من زيادة عدد السكان فيها الا ان الفارق الوحيد هو زيادة النسبة التي شكلها السكان الحضر في مدينتي الرميثة والخضر بالنسبة للسكان الحضر في المحافظة الى (٢٤,٤٪ و ١٠,٩٪) على التوالي وثبات النسبة في مدينة السماوة كما في التعداد السابق ، ومع ازدياد عدد المدن في الفئة الحجمية اقل من (٥٠٠٠) نسمة الى ستة مدن الا ان نسبة السكان الحضر فيها قد انخفضت عن التعداد السابق لتصبح (٣,٧٪) فقط ويعزى ذلك الى قلة عدد السكان في هذه المدن. جدول رقم (١).

وبالقراءة المستفيضة للجدول (٢) نلاحظ ان الفئات الحجمية لمدن المحافظة تطورت بشكل ملموس خلال فترة الدراسة وذلك من خلال عاملين رئسيين هما ازدياد عدد سكان المدن والقرار الاداري باضافة او الغاء مراكز ادارية ويبرز العامل الاول في المدن الرئيسة الثلاث في المحافظة (السماوة والرميثة والحضر) ويبدو العامل الثاني مهيمناً على ترتيب بقية مدن المحافظة ولعل النشاط الاقتصادي الذي يمارسه السكان – الزراعة – في هذه المدن واقليمها يلعب دوراً كبيراً في تحديد الفئة الحجمية لها وتحديد نسبة السكان الحضر فيها بالنسبة للسكان الحضر في المحافظة.

ويظهر من الجدول تباين توزيع مدن المحافظة حسب الفئة الحجمية من تعداد لاخر ففي حين كانت مدن المحافظة تقع ضمن فئتين حجميتين فقط في تعداد ١٩٤٧ ارتفعت خلال تعدادي (١٩٥٧ و ١٩٦٥) الى ثلاث فئات حجمية ثم الى اربع في التعدادات اللاحقة وتخلو التعدادات الثلاث الاخيرة من الفئات الحجمية (٥٠٠١ – ١٠٠٠٠ نسمة) و(٥٠٠٠١ – ١٠٠٠٠٠ نسمة) فقط ومما يمكن ملاحظته ايضاً من خلال قراءة الجدول المذكور ان حجم مدينة السماوة قفز بشكل متوالي خلال التعدادات بين الفئات الحجمية الا انها حافظت على فئتها الحجمية خلال الفترة من (١٩٥٧-١٩٦٥) وقد لعبت الهجرة الداخلية والخارجية(*) التي حدثت انذاك دوراً كبيراً في ذلك ومما يعزز هذا الاعتقاد ازدياد حجم المدينة بشكل مطرد منذ تعداد ١٩٧٧ وحتى ١٩٩٧ بسبب سياسة الدولة في اقامة بعض الصناعات المهمة في منطقة الدراسة بعد العام ١٩٧٤ تنفيذاً لمضامين قرارات صدرت في حينها والتي قررت اعتماد الصناعة كبديل استراتيجي وساهم مع النفط في زيادة الدخل القومي للقطر ، فضلاً عن انشاء العديد من الطرق المهمة وبأنواعها المختلفة التي تربط بين المحافظة ومحافظات القطر المجاورة لها وتطوير الخدمات والبنى الارتكازية فيها مما قلل من الهجرة الى خارج المحافظة.

ثانياً. قاعدة المرتبة – الحجم (قاعدة زيف) :

يبدو من الجدول رقم (٣) ان الهوة بين المدينة الاولى والمدن التالية لها كبيرة ولا تتفق مع قاعدة المرتبة – الحجم فمدينة السماوة مثلاً وهي المدينة الاولى تزيد عن مدينة الرميثة بثلاث اضعاف تقريباً ويستمر هذا لوضع مع تقدم الزمن من خلال التعدادات اللاحقة وينطبق الامر كذلك على مدينة الخضر وهي المدينة الثالثة في المحافظة فسكان المدينة يفترض ان يكون (٣/١) من سكان المدينة الاولى الا ان الجدول يشير الى ان مدينة السماوة تزيد بخمسة اضعاف عن مدينة الخضر في تعداد ١٩٤٧ ويرتفع ليصبح ثمانية اضعاف في تعداد ١٩٥٧ وانخفض في تعدادي (١٩٩٥ و١٩٧٧) الى سبعة اضعاف وتقل الفجوة الى ستة اضعاف في تعداد ١٩٨٧ ثم الى خمسة اضعاف في تعداد ١٩٩٧ . ولتبدو الفجوة اكبر في المدن الاصغر حجماً .ولاعطاء فكرة عن حجم الفجوة بين مدينة السماوة وبين المدن الاصغر حجماً في المحافظة نجد ان مدينة بصية مثلاً التي احتلت المرتبة السادسة في تعداد ١٩٦٥ يفترض ان يكون عدد سكانها وفق قاعدة المرتبة-الحجم هو(٥٦٩٠)نسمة

جدول رقم (٣)

تطبيق قاعدة المرتبة – الحجم (زييف) على مدن محافظة المثنى للفترة من ١٩٤٧ – ١٩٩٧

	المدينة الاولى (*)	المدينة الثانية	المدينة الثالثة	المدينة الرابعة	المدينة الخامسة	المدينة السادسة	المدينة السابعة	المدينة الثامنة	المدينة التاسعة	المدينة العاشرة	المدينة الحادية عشر
زييف	١	٠,٥٠	٠,٣٣	٠,٢٥	٠,٢٠	٠,١٧	٠,١٤	٠,١٢	٠,١١	٠,١	٠,٠٩
١٩٤٧	١	٠,٢٩	٠,١٩								
١٩٥٧	١	٠,٢٨	٠,١٢								
١٩٦٥	١	٠,٣٠	٠,١٣	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٠٨	٠,٠٠٧				
١٩٧٧	١	٠,٣٢	٠,١٣	٠,٠٢	٠,٠١٦	٠,٠١	٠,٠٠٧	٠,٠٠٥	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	
١٩٨٧	١	٠,٣٠	٠,١٦	٠,٠٢	٠,٠١٤	٠,٠١	٠,٠٠٧				
١٩٩٧	١	٣٥	٠,١٧	٠,٠١٦	٠,٠١٥	٠,٠٠٧	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣			

(*) احتلت مدينة السماوة مرتبة المدينة الاولى في جميع التعدادات.

المصدر : جدول رقم (١).

في حين ان حجمها الحقيقي لا يزيد عن (٢٩٥) نسمة. بمعنى ان مدينة السماوة تزيد بـ (١١٣) ضعفاً عن مدينة بصية وينسحب هذا على المدن الاخرى خلال التعدادات اللاحقة . ولقد لعبت عدة عوامل في حدوث هذه الفجوة بين مدينة السماوة وبقية المدن لعل من ابرزها الموقع الجغرافي المتطرف داخل الصحراء كمدينة بصية مثلاً او غلبة الطابع الريفي على نواحي المحافظة كما هو الحال في مدينة الوركاء ، كما ان فقر هذه المدن للخدمات جعلها مناطق طاردة للسكان مما اثر سلباً على حجمها .

ويظهر من الشكل (١ – أ ،ب ،جـ ،د ، هـ ، و) ان توزيع المدن حسب حجمها في محافظة المثنى يبتعد بشكل كبير من قاعدة المرتبة – الحجم فهو لا يقتصر على المدينة التالية للمدينة الاولى بعدة مراتب بل حتى عن المدينة الثانية حيث لاحظنا وجود طفرة واضحة بين المدينة الاولى وبين المدن التالية لها وتزداد الفجوة كلما ابتعدت المرتبة . وتختلف شدتها من تعداد لاخر وخاصة بالنسبة للمدن الصغيرة في المحافظة . ولمعالجة هذه المشكلة لابد من تطوير مستوى الخدمات في المدن الصغيرة كما ينبغي اعداد تصاميم اساسية لهذه المدن تتلائم مع الهدف الذي استحدثت من اجله .

ثالثاً. قانون المدينة الاولى (قانون جفرسون) .

عند تطبيق قانون جفرسون (Jefferson) على مدن المحافظة (ينظر جدول /٤) يظهر ان توزيع المدن يقترب من النسب التي اوردها جفرسون بدرجة كبيرة حيث بلغت نسبة المدينة الاولى والثانية والثالثة في المحافظة (١٠٠ ، ٢٩، ١٩) في تعداد ١٩٤٧ وينسحب هذا التقارب على جميع التعدادات بالنسبة للمدينة الثانية بل جاء مطابقاً للمعيار الوارد في القانون من تعدادي (١٩٦٥ و ١٩٨٧) ولم يبتعد اكثر من (٥٪) في التعدادات الاخرى، اما بالنسبة للمدينة الثالثة فقد اقتربت من النسبة التي اوردها جفرسون في تعداد ١٩٤٧ الا انها انخفضت عن المعيار للفترة (١٩٥٧ - ١٩٧٧) ويرجع سبيب هذا الانخفاض الى استحداث عدد من المدن الصغيرة ثم عادت نسبة المدينة الثالثة الى الاولى بالارتفاع في تعدادي (١٩٨٧ -١٩٩٧) حيث بدأ ظهور مدينة الخضر كمركز اداري له ثقله المكاني بالنسبة لواقع المحافظة الاداري .

جدول رقم (٤)

تطبيق قانون (جفرسون) المدينة الاولى على مدن محافظة المثنى

للفترة من ١٩٤٧ - ١٩٩٧

	المدينة الاولى	المدينة الثانية	المدينة الثالثة
جفرسون	١٠٠	٣٠	٢٠
تعداد ١٩٤٧	١٠٠	٢٩	١٩
تعداد ١٩٥٧	١٠٠	٢٨	١٢
تعداد ١٩٦٥	١٠٠	٣٠	١٣
تعداد ١٩٧٧	١٠٠	٣٢	١٣
تعداد ١٩٨٧	١٠٠	٣٠	١٦
تعداد ١٩٩٧	١٠٠	٣٥	١٧

المصدر : جدول رقم (١)

ونخلص مما سبق ان هذه النسب التي توصل اليها الباحثان تكاد تقترب من النسب التي توصل اليها الدكتور الخياط عند دراسته لمدن العراق وليبيا[١].

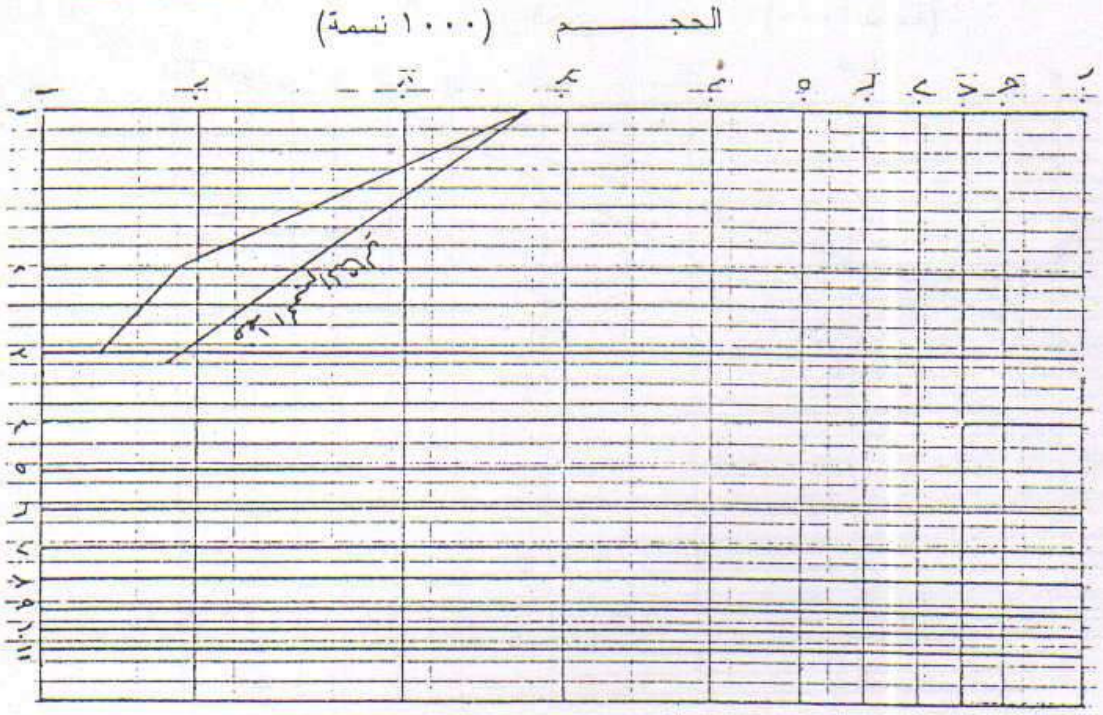

(ب-١٩٥٧)

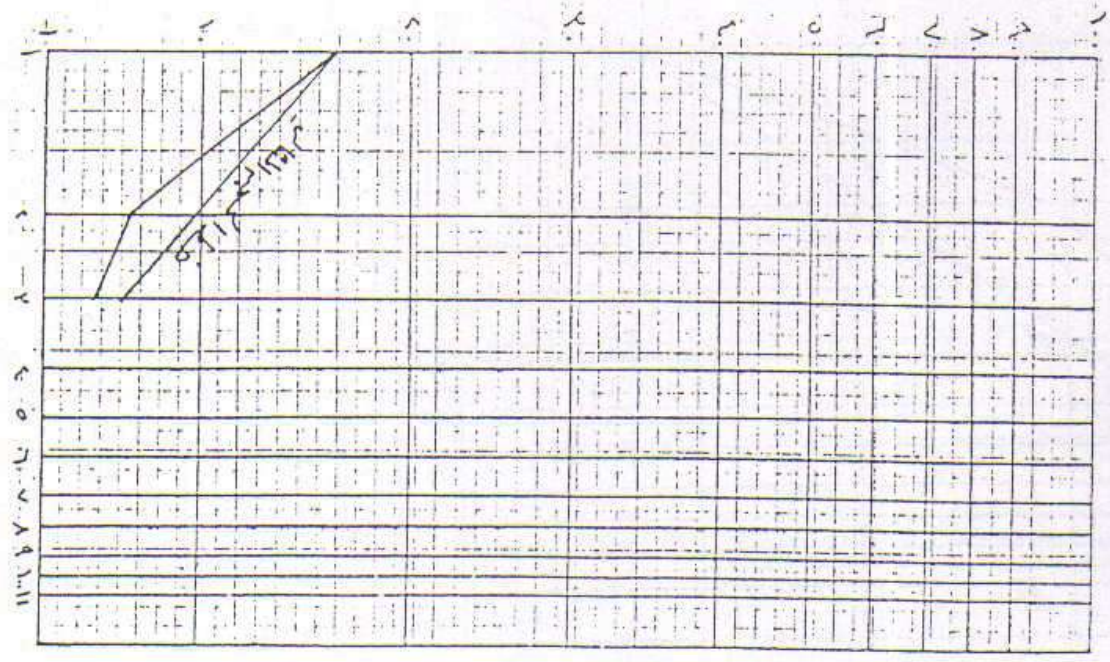

(أ-١٩٤٧)

(شكل ١)

(شكل ١)

(د–١٩٧٧)

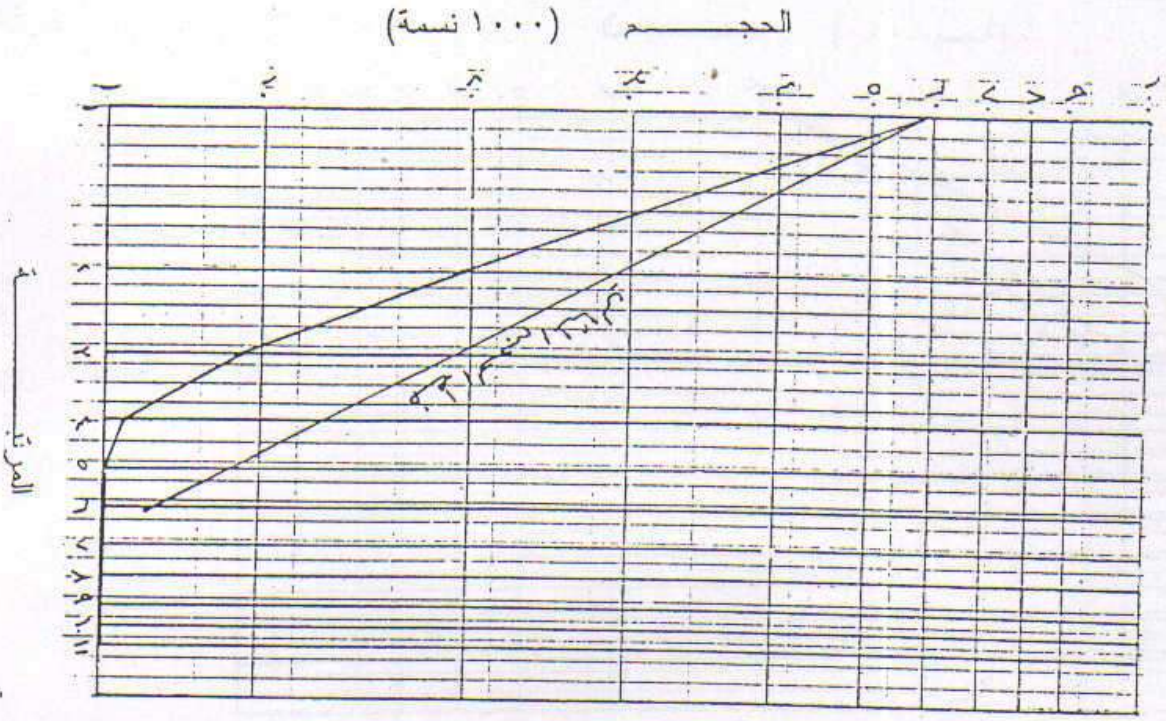

(جـ–١٩٦٥)

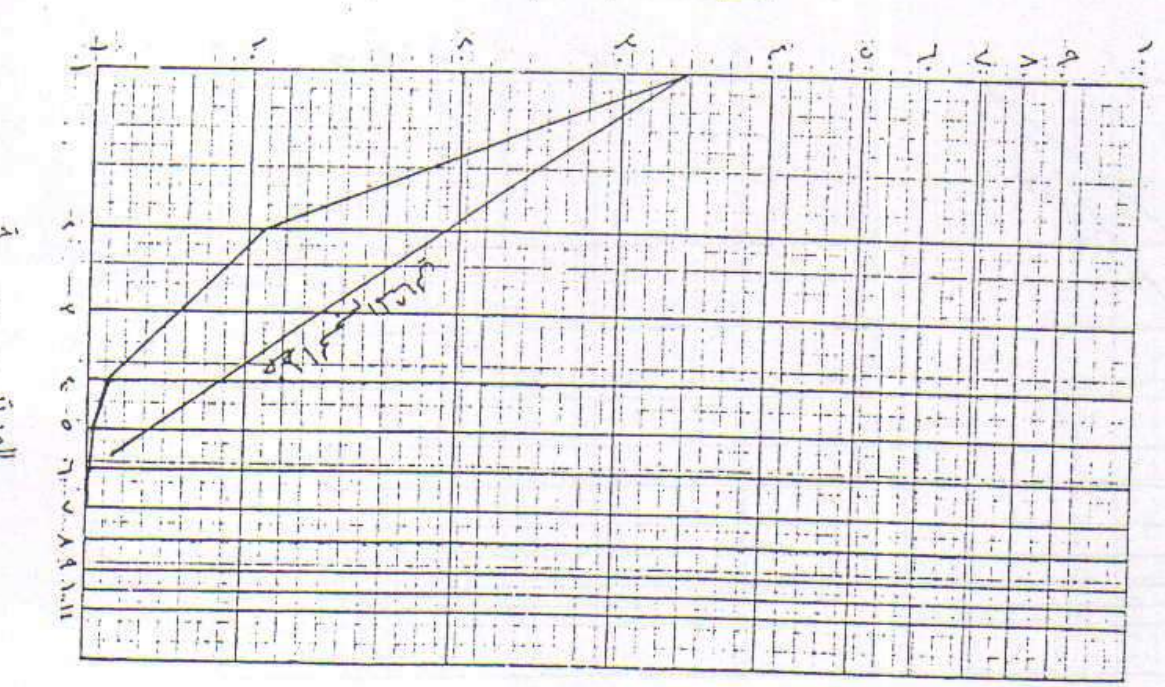

الحجـــــم (١٠٠٠ نسمة)

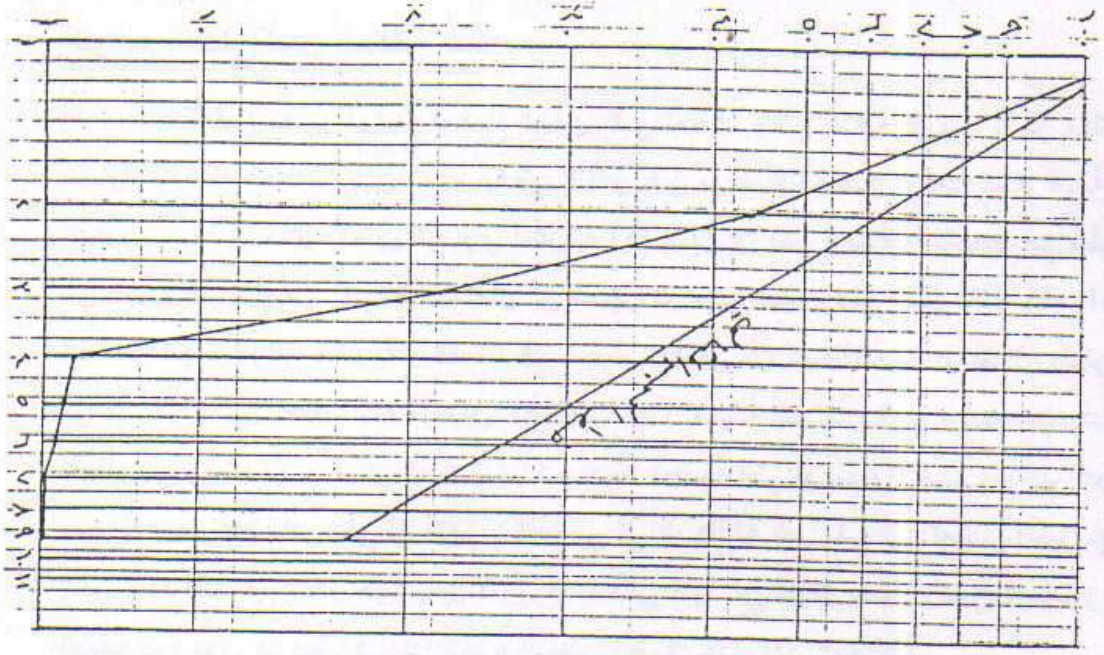

المرتبة

(و – ١٩٩٧)

(شكل ١)

الحجـــــم (١٠٠٠ نسمة)

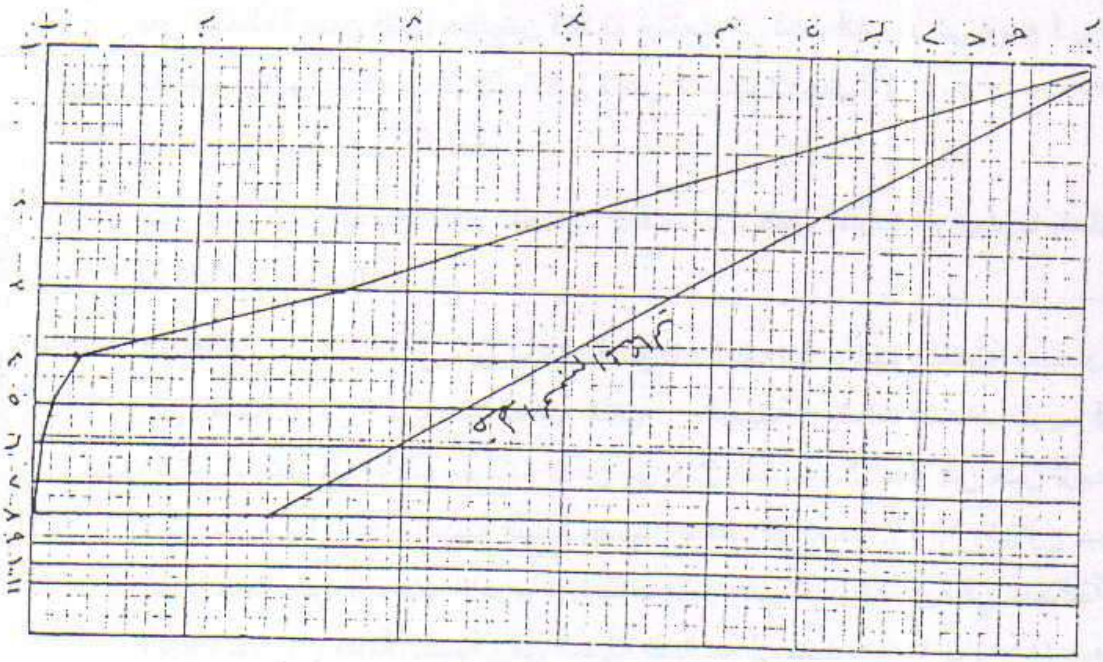

المرتبة

(هـ – ١٩٨٧)

التوزيع المكاني لمدن محافظة المثنى :

لا تعكس معايير دراسة احجام المدن على تعددها واقع عدالة توزيع المدن مكانياً كونها تتناول العلاقة الحجمية بين المدن بغض النظر عن مواضعها ضمن الرقعة الجغرافية للمنطقة المدروسة . فمن خلال التحليل البصري لخارطة (١) يظهر ان مدن المحافظة تتجمع في نطاق ضيق من الجزء الشمالي من المحافظة المتمثل في السهل الرسوبي فيها . في حين تخلو الاجزاء الاخرى فيها من ظهور مراكز حضرية وبالتحديد في الجزء الهضبي من المحافظة والذي يشكل حاولي (٩٠٪) من مساحة المحافظة باستثناء مركزين حضريين هما مدينة السلمان التي وصل عدد سكانها في اقصاه الى (٢٠٦٠) نسمة في تعداد ١٩٨٧ ومدينة البصية التي لم يتجاوز عدد سكانها عن (٤٥٥) نسمة). ويدل هذا الامر على ان التوزيع السكاني في المحافظة غير متوازن كما ان التوزيع المكاني لمدن المحافظة غير عادل حيث يميل التوزيع السكاني فيها الى التركز بشكل واضح لاسيما وان سكان الريف يتوزعون هم ايضاً في هذا الجزء السهلي الضيق حول مدن المحافظة.

النتائج :

١. لعب القرار الاداري دوراً كبيراً في تحديد اعداد مدن المحافظة عبر التعدادات المعتمدة في الدراسة .

٢. تباينت اعداد المدن في الفئات الحجمية من تعداد لاخر ففي تعدادي (١٩٤٧ - ١٩٥٧) كانت مدن المحافظة ضمن فئتين حجميتين فقط ثم ارتفعت الى ثلاث فئات ثم الى اربع في التعدادات اللاحقة وتخلو التعدادات الثلاث الاخيرة من الفئات الحجمية (٥٠٠١ - ١٠٠٠٠) نسمة و(٥٠٠٠١- ١٠٠٠٠٠) نسمة.

٣. تطور حجم مدينة السماوة خلال التعدادات المعتمدة وقد ظهر سيادتها وهيمنتها بشكل واضح في بقية مدن المحافظة.

٤. اظهرت الدراسة عدم تطابق مدن المحافظة مع قاعدة المرتبة - الحجم فمدينة السماوة مثلاً - وهي المدينة الاولى - تزيد عن المدينة الثانية - الرميثة - بثلاث اضعاف تقريباً في تعداد ١٩٤٧ ويستمر هذا الوضع مع تقدم الزمن من خلال التعدادات اللاحقة في حين تزيد المدينة الاولى عن مدينة الخضر المدينة الثالثة بخمسة اضعاف في تعداد ١٩٤٧ وتتراوح بين خمس وثمان اضعاف في التعدادات الاخرى ،وينسحب الامر على المدن الصغيرة في المحافظة فمدينة السماوة تزيد عن مدينة البصية وهي المدينة السادسة في تعداد ١٩٦٥ بـ (١١٣) ضعفاً .

٥. حافظت مدن السماوة والرميثة والخضر والسلمان على مراتبها الاولى والثانية والثالثة والرابعة بالنسبة لمدن المحافظة لجميع التعدادات على الرغم من تغير حجمها السكاني وبالتالي تغير نسبها قياساً للمدينة الاولى.

٦. اقتربت مدن المحافظة الثلاث الاولى (السماوة والرميثة والخضر) من نسب قانون جفرسون بدرجة كبيرة حيث تطابقت المدينة الثانية مع القانون في تعدادي (١٩٦٥ و١٩٨٧) ولم تبتعد اكثر من (٥٪) في التعدادات الاخرى ،اما بالنسبة لمدينة الخضر فقد اقتربت من نسب القانون في تعدادات (١٩٤٧ و١٩٨٧ و١٩٩٧) في حين انخفضت في تعدادات (١٩٥٧ و ١٩٦٥ و ١٩٧٧) .

٧. ظهر من الدراسة تركز مدن المحافظة في مساحة ضيقة من رقعتها الجغرافية مما ترتب عليه التوزيع غير العادل للسكان فيها .

المصادر :

١. د. الخياط ، حسن . مدن العراق وليبيا دراسة مقارنة لاحجامها وتباعدها، المجلة الجغرافية العراقية ،المجلد السابع ، ١٩٧١ .

٢. السرحان، خالد فهد محسن. محافظة المثنى دراسة في جغرافية السكان من (١٩٤٧-١٩٧٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة البصرة ، ١٩٨٨ .

٣. السويدي ،مصطفى عبد الله . تباين التوزيع الجغرافي لسكان محافظات الفرات الاوسط حسب تعداد ١٩٨٧ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، ١٩٩٦ .

٤. المملكة العراقية . وزارة الشؤون الاجتماعية – مديرية النفوس العامة ، احصاء السكان لسنة ١٩٤٧ ، بغداد ، ١٩٥٤ .

٥. الجمهورية العراقية . وزارة الداخلية – مديرية النفوس العامة ، المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ ، بغداد ، ١٩٦٢ .

٦. المملكة العراقية . وزارة الشؤون الاجتماعية – مديرية النفوس العامة ، احصاء السكان لسنة ١٩٤٧ ، بغداد ، ١٩٥٤ .

٧. الجمهورية العراقية . وزارة الداخلية – مديرية النفوس العامة ، المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ ، بغداد ، ١٩٦٢ .

٨. وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥ ، بغداد ، ١٩٧٣ .

٩. وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ ، بغداد ، ١٩٧٨ .

١٠. وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ ، بغداد ، ١٩٨٨ .

١١. جمهورية العراق .هيئة التخطيط . الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، بغداد ، ٢٠٠١ .

الهوامش :

(*) كانت ناحية الشبكة ضمن محافظة كربلاء قبل تعداد ١٩٦٥ واصبحت في تعداد ١٩٧٧ جزءاً من محافظة النجف .

(**) بلغ عدد المهاجرين بسبب الحرب الى محافظة المثنى (١٤٦٤٥) مهاجراً .

ينظر : مصطفى عبد الله السويدي . تباين التوزيع الجغرافي لسكان محافظات الفرات الاوسط حسب تعداد ١٩٨٧، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة البصرة، ١٩٩٦ ، جدول رقم (١٥) .

(*) كانت الهجرة الخارجية موجه نحو السعودية والكويت للعمل والقوات المسلحة للبلدين. ينظر : خالد فهد محسن السرحان. محافظة المثنى دراسة في جغرافية السكان من (١٩٤٧-١٩٧٧) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البصرة، ١٩٨٨، ص٨٠ .

(١) د. حسن الخياط . مدن العراق وليبيا دراسة مقارنة لاحجامها وتباعدها، المجلة الجغرافية العراقية ،المجلد السابع ، ١٩٧١ ، ص٥ -٤٠ .